على هامش الحرب

الديمقراطية البريطانية
وأثرها في الحرب الحاضرة

تسربت الديمقراطية — كنظام سياسي — إلى العالم، من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمن هذا النظام الاعتراف بما نسميه الآن « حقوق الإنسان » وهي حقه في أن يعيش حراً ويتكلم حراً، ويعمل حراً، دون أن يتعرض للتعذيب أو السجن. وكان « أبراهام لنكولن » أول من أعطى الولايات المتحدة حكومة تقوم على المبادئ الأساسية لهذا النظام وقد أثر عنه أنه عرف الديمقراطية بقوله: « هي حكم الشعب، للشعب، بواسطة الشعب » أو بعبارة أخرى: « هي حكومة ممثلين للشعب من الشعب ينتخبهم الشعب انتخاباً حراً »

أما في انجلترا فقد كانت أولى الحركات الديمقراطية الكبيرة تلك التي قام بها « الشارتستس »[1] وقد استمدت فلسفتها من أمريكا، ولكنها منيت بالفشل لأسباب عديدة، وما لبثت أن أعقبتها — بعد فترة من الزمن — حركة أخرى رمت إلى تحقيق « التمثيل العام »، وكان أول وأهم الداعين إليها « برايت » صديق « جوبدن » ومن بعده جاء « جلادستون » الذي تسنى له أن يدرس — خلال برلمان ١٨٤١ — ٤٦ — كثيراً من مبادئ « جوبدن »

استمدت هذه الحركة وحيها من أقوال الفلاسفة الراديكاليين الذين يرجع إليهم — أكثر من غيرهم — تحديد « النظرية الديمقراطية » وتوضيحها. إلا أن نظام الحكومة في انجلترا كان قد تضمن — من قبل — بعض المبادئ الديمقراطية. ومن أشهر الوثائق التي أصارت تلك المبادئ قانوناً: الوثيقة الشهيرة المعروفة باسم « ماجنا كارتا »، وثيقة الحرية الكبرى لدى الإنكليز: إستخلص البارونات هذه الوثيقة من الملك « جون »، وختمت في « رنيميد » في اليوم الخامس عشر من شهر يونيو سنة ١٢١٥؛ ومن المبادئ التي تضمنتها:

١ — لا يبقى أحد في السجن دون محاكمة

٢ — العدالة يجب ألا تباع، أو تؤخر، أو يرفض تحقيقها

٣ — لا يدفع أحد غرامة، ولا يسجن، ولا ينفى إلا بعد محاكمة عادلة، وبموافقة محكمة اللوردات

٤ — أكتسبت الحرية لمدينة « لندن » وعدة مدن أخرى

ثم تأيدت هذه الوثيقة بضع مرات، بواسطة الحكومات التي تولت حكم انجلترا. وفي سنة ١٢١٥ كان السبب الأكبر الذي دعا إلى عقدها، هو الحيلولة بين الملك وبين أن يصبح دكتاتوراً، وينتصب الحقوق والامتيازات التي كان يتمتع بها البارونات، أي أنها كانت في الأكثر لفائدة « الأرستقراطية » ولكن الحقوق التي تضمنتها هذه الوثيقة ما لبثت أن أخذت على التدريج تشمل أفراد الشعب، ثم ما لبثت حكومة البلاد بعد ذلك أن أصبحت في متناول يد كل فرد. وفي النظام الحاضر ما يؤيد ذلك. فمجلس اللوردات يمثل « الأرستقراطية » ومجلس العموم يمثل « الشعب »؛ والمجلس الأخير هو الأشد قوة، والأشمل سلطاناً، ومن حقه على الدوام أن يتأكد من أن مصالح « الشعب » لم تطغ عليها مصالح « الأرستقراطية »

والفرق المهم بين الديمقراطية في انجلترا، وبينها في غيرها من البلاد، هو أن الديمقراطية في انجلترا تقوم — أكثر ما تقوم — على التاريخ والتقاليد. وحسبنا أن نعلم أن المجالس النيابية التي هي أهم مظاهر الديمقراطية الحديثة قامت في انجلترا منذ القرن الثالث عشر!

وثمة فارق آخر بين « الديمقراطية الإنجليزية » وبين زميلتها الأمريكية، هو أن العاطفة الديمقراطية كانت حتى أوائل القرن الحاضر، زراعية في أمريكا، بينما كانت وما تزال في انجلترا، مدنية صناعية؛ ولا يخفى أن الحال تغيرت في أمريكا في هذا الزمن، فقد أصبحت العاطفة المدنية الصناعية لا تقل، وربما كانت أزيد، من العاطفة الزراعية

ومن الفوارق الأخرى أن الحركة الديمقراطية كانت في أمريكا وفي القارة الأوربية قرينة الحركة الوطنية والحركات

(١) الشارتستس جماعة من الصلحين كانوا ينادون دائماً بضرورة السلم على سيادة ما جاء في مطالبهم

العسكرية ، بينما كانت الحال عكس ذلك فى انجلترا . أنظر إلى الثورة الفرنسية وإلى حرب الاستقلال الأمريكية ، تجد أنهما قرنتا الديمقراطية بالقوة العسكرية للدولة ، بينما كانت القوة العسكرية فى بريطانيا قرينة (نقص فى الحرية) ورد الفعل الناجم عن ذلك النقص . واستخدمت انجلترا قواتها العسكرية فى تنظيم الأمم الخاضعة لها أكثر مما استخدمتها فى الدفاع عن نفسها ، ومن أجل هذا السبب كانت الديمقراطية الإنجليزية أقل حكومات العالم ميلاً إلى الحرب

وقد أصبح « عدم الميل إلى الحرب » هذا فيما بعد خاصية من أهم خواص الأمة البريطانية . ومع أن المعروف هو أن الشعب الذى كان لا يحب شيئاً ما ، فإنه عادة لا يتقنه ، فإن هذه القاعدة تشذ ، عند ما يكون ذلك الشعب هو الشعب البريطانى ، ويكون ذلك الشىء هو الحرب . عرف ذلك نابليون سنة ١٨١٥ وقد بدأ (هتلر) يعرفه الآن

عند ما يكون « ذلك الشىء » هو «الحرب» ، تبدأ انجلترا بطيئة ؛ ولكن متى بدأت ، كان من الصعب إيقاف تلك الآلة الحربية البريطانية الهائلة ، بل قل إنها لا تقف حتى ينتهى عملها النهائى الناجحة المرجوة منه . والبدء البطىء والتقدم المتئد يرجعان إلى (الديمقراطية البريطانية)

فى بعض الممالك يستطيع الديكتاتور أن يشن حرباً متى أراد ذلك ، ولكن — فى انجلترا — لا يستطيع أحد أن يقرر شيئاً ذا أهمية قومية — بل الحرب — دون موافقة الشعب وتأييده الاختيارى له . والإنكليز يكرهون الحرب لأنهم يعلمون أنها مفسدة ومناقضة للصالح العام . وهم يعلمون ذلك لأن حكومتهم تبيح لهم أن يطالعوا الحقائق فى جرائدهم ، وتشجعهم على أن يفكروا ، ويتحدثوا ، ويعملوا ، بحرية ، ومن أجل أنفسهم وهى هذه الحرية التى تجعلهم يبطئون فى إبداء موافقتهم وتأييدهم لحرب يعلمون عنها أنها تقتضيهم التضحية وتحمل الآلام . وهى الحرية التى يتمتعون بها عند ما يفكرون لأنفسهم ، التى تقتضيهم بوجاهة السبب الذى من أجله يحاربون ، وهذا كله هو الذى يصح من أجله القول بأنهم متى وافقوا على أن يحاربوا من أجل الحرية ، فإنهم يوالون الحرب بشجاعة وقوة ، حتى يفوزوا

إنها الديمقراطية التى علمت الإنكليز أن يكرهوا الحرب . وهى هى نفسها التى تعلمهم كيف يقاتلون ، وذلك لأنهم يعلمون السبب الذى من أجله يحاربون . أما فى الدول الدكتاتورية ، فالناس لا يدرون : لم يقاتلون ؟ وهم هناك يغذون بالأكاذيب والتاريخ الزائف ، فلا يجدون مناصاً من الاعتقاد به . وليس ثمة فى وقت السلم ما يؤدى إلى ثلم هذه العقائد ؛ أما فى أوقات الحروب فإنهم يرون أن زعماءهم غذوهم بالأكاذيب والوعود الزائفة ؛ وهذا يؤدى بهم إلى فقدان الثقة بالحكومة التى أخطأت قيادتهم ، وينتهى بهم الأمر بأن يصيروا عاجزين عن معرفة ما يجب أن يعتقدوه ، وهذا يؤثر فى روحهم المعنوية كمحاربين ، لأنهم متى فقدوا الثقة والعقيدة فقدوا معها الشجاعة والقدرة على تحمل الآلام .

ألا إن من واجب بريطانيا أن تشكر (الديمقراطية) شكراً جزيلاً ، فهى التى أكسبتها حروبها السابقة ، وهى التى سوف تكسبها حربها الحاضرة ، التى هى أكبر من كل حرب مضت

م . ع

مجالس السلطان الغورى

صفحات من تاريخ مصر فى القرن العاشر الهجرى

كتاب يتضمن كثيراً من الأحاديث والمجادلات التى دارت فى مجالس السلطان الغوري ، وكانت هذه المجالس تجمع كبراء مصر وعلماءها يتحادثون فى أمور شتى علمية وغير علمية ، ويتقلون الحديث بين الجد والفكاهة . وقد لخص هذه الأحاديث من نسختين كتبتا للسلطان وكتب مقدمة وافية فى سيرة الغوري ومكانته فى العلم والأدب :

الدكتور عبد الوهاب عزام

طبع الكتاب فى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر فى أكثر من ٣٠٠ صفحة فيها صور وثمنه ١٢ قرشا